رؤى عربية

تحديات الانتقال السياسى فى السودان

د. أميره محمد عبدالحليم
خبيرة الشئون الأفريقية بمركز
الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

تعيش السودان خلال الشهور الأخيرة مرحلة من التطور السياسى المحفوف بالعديد من التحديات والمخاوف على مستقبل هذه الدولة الشقيقة، فمنذ أن خرج المواطنون السودانيون فى ديسمبر ٢٠١٨ محتجين على ارتفاع اسعار السلع والخدمات على نحو أثر على معيشتهم بصورة خطيرة، وقيام جماعات مختلفة من بينها منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية وأحزاب الوسط واليسار والأحزاب القومية العربية بتنظيم هذه الاحتجاجات، مع تعاطف فصائل من الحركات المسلحة معها . مرورا باتحاد العديد من قوى الاحتجاج تحت مظلة تجمع المهنيين ومطالبتهم بإسقاط النظام ثم اصطفاف القوات المسلحة السودانية إلى جانب مطالب الشعب بعد أن تصاعد أعداد المحتجين واعتصامهم أمام مبنى قيادة الجيش، وصولا إلى اتجاه المجلس العسكرى الانتقالى إلى فض اعتصام المحتجين بالقوة، وما تبعه من تصاعد خطير للخلافات بين المجلس العسكرى الانتقالى وقوى المعارضة ووصولا إلى توقيع الإعلان الدستورى وتشكيل الحكومة الجديدة بين الجانبين الذى مثل بداية مرحلة جديدة للحراك الثورى فى السودان، يحمل المشهد السياسى فى السودان العديد من السيناريوهات المختلفة.

وتهدف هذه الورقة الى تقديم رؤية تتعلق بالمستقبل السياسى للسودان، وما يمكن أن تواجهه هذه الدولة من تطورات خلال المرحلة المقبلة والتحديات التى تنتظرها على

ضوء معطيات المشهد الراهن، حيث يمكن تقسيم التقرير إلى الأجزاء التالية :

أولا : ملامح المشهد الراهن فى السودان

يتسم المشهد السياسى الراهن فى السودان بعدد من الأبعاد التى يمكن أن تحدد طبيعة المرحلة الانتقالية المقبلة .

١. تراجع الثقة بين المعارضة والمجلس العسكرى الانتقالى

فبعد تضامن القوات المسلحة السودانية مع المحتجين فى أبريل الماضى وإطاحتها بحكم الرئيس عمر البشير، والقبض عليه وايداعه سجن كوبر والتحقيق معه ومحاسبته على قضايا تتعلق بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وامتداد هذه الاجراءات إلى بعض رموز نظامه. حيث أوحى هذا الدعم الذى قدمته القوات المسلحة السودانية للمتظاهرين وتنفيذها لمطالبهم، وتأكيدها عدم استخدام القوة لفض الاعتصام المقام أمام مبنى القيادة العامة، عن نجاح الثوار فى السودان فى تنفيذ مطالبهم مما أعطى مزيداً من الثقة لقوى المعارضة على القدرة على تحقيق تحول ديمقراطى حقيقى يؤدى إلى إقامة حكم مدنى معبر عن كافة الأطياف المكونة للشعب السودانى .

إلا أن الخلافات سرعان ما أصابت العلاقات بين المجلس العسكرى وقوى المعارضة السودانية وتحديداً تحالف الحرية والتغيير وهو الفصيل الرئيسى فى الاحتجاجات حيث شاب هذه العلاقات الكثير من التشكك والحذر وانعدام الثقة، حيث برزت هذه الخلافات وتصاعدت بصورة حادة كنتيجة لعاملين :

<u>أولهما، صعوبات الاتفاق حول ركائز المرحلة الانتقالية القادمة</u>

فقد اتفق الجانبان على تشكيل مجلس سيادي مدنى يحل محل المجلس العسكرى الانتقالي يضم مدنيين وعسكريين، إلا أن نسب التمثيل وصلاحيات المجلس واجهت اختلافات فى الرأى بين الجانبين، وهو ما أدى إلى تأخر توقيع الإعلان الدستورى وكذلك تشكيل المجلس السيادى والحكومة الانتقالية الجديدة .

وكانت قوى إعلان الحرية والتغيير قد قدمت "وثيقة دستورية" للمجلس العسكري الانتقالي، تشكل رؤية متكاملة حول صلاحيات ومهام المؤسسات خلال الفترة الانتقالية

ولكنها لا تتحدث عن أعضائها. وطالبت قوى الحرية والتغيير بـ"مجلس رئاسي مدني"، يضطلع بالمهام السيادية خلال الفترة الانتقالية، و"مجلس تشريعي مدني"، و"مجلس وزراء مدني مصغر" من الكفاءات الوطنية، لأداء المهام التنفيذية.

وفى المقابل تطلع المجلس العسكرى الانتقالى إلى تكوين مجلس سيادى يتألف من عشرة مقاعد، سبعة منها لممثلين للجيش وثلاثة للمدنيين. وأعلن مسئول عسكري كبير أن رئيس المجلس العسكري الفريق عبد الفتاح برهان سيترأس المجلس السيادي. ولتقريب وجهات النظر بين الجانبين، تشكلت لجنة للوساطة بين المجلس العسكري وقوى "إعلان الحرية والتغيير"من شخصيات وطنية ورجال أعمال وصحفيين، وقدمت لجنة الوساطة اقتراح يهدف إلى إقامة مجلسين انتقاليين أحدهما سيادى مدنى وآخر عسكرى.

<u>وثانيهما، اتجاه المجلس العسكرى الانتقالى لاستخدام القوة</u>

حيث مثلت الخطوة التى أقدم عليها المجلس العسكرى الانتقالى فى ٣ يونيو الماضى بفض اعتصام قوى المعارضة أمام مبنى قيادة الجيش انتكاسة حقيقة لكافة النجاحات التى حققتها قوى المعارضة، وكذلك هدم ما تبقى من جسور الثقة التى تكونت بين الجانبين منذ الإطاحة بنظام البشير فى الحادى عشر من أبريل ٢٠١٩ .

وقد أسفرت هذه الخطوة عن قتل أكثر من ١٠٠ مواطن ، وآلاف من الجرحى، وكان اعتماد الجيش السودانى على قوات التدخل السريع المكونة من الجنجويد مؤشراً خطيراً على محاولة هذه المؤسسة استخدام القوة لترويع الآمنين ظنا منها بأن هذا الأسلوب سيؤدى إلى تراجع المعارضة عن مطالبها بتقليص دور المؤسسة العسكرية.

إلا أن الانتهاكات التى قامت بها قوات التدخل السريع فى البلاد ضد المواطنين قد دفعت قوى المعارضة لمزيد من الإصرار على مطالبها بتحول البلاد نحو حكم مدنى ديمقراطى، وإعلان العصيان المدنى، وهذا ما ظهر فى احتجاجات ٣٠ يونيو التى عبرت عن رفض الشعب السودانى لسيطرة المؤسسة العسكرية على السلطة وخاصة فى ظل العلاقات القوية التى تربطها بنظام البشير السابق.

٢. الوساطة الخارجية

كشفت الأزمة السودانية الأخيرة عن أهمية الدور الذى يلعبه الاتحاد الأفريقى فى تسوية الصراعات الداخلية، وخاصة فى ظل التدخلات الإقليمية وتشابكها مع أطراف الصراع، حيث يمارس الاتحاد الأفريقى دوره باعتباره وسيطاً محايداً لا يهدف إلا إلى استعادة الأمن والاستقرار فى الدولة الأفريقية. وعين الاتحاد الإفريقي الأكاديمي و الدبلوماسي الموريتاني، محمد الحسن ولد لبات، مبعوثاً خاصاً إلى السودان وكلفه بالتوسط بين قوى المعارضة والمجلس العسكرى، وبعد أن اتجه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقى إلى تعليق عضوية السودان فى المنظمة القارية إلى حين تسليم السلطة لمدنيين ، وذلك على أثر إقدام المجلس العسكرى على فض اعتصام المعارضة بالقوة وما أسفر عنه من تداعيات كارثية وتعقيدات لمحاولات الوصول إلى حكم مدنى. بذل مبعوث الاتحاد جهوداً كبيرة لتقريب وجهات النظر بين الجانبين إلى أن تم الوصول إلى اتفاق تقاسم السلطة.

كما استجابت الأطراف السودانية للاقتراحات التى طرحها رئيس الوزراء الأثيوبي آبى أحمد خلال زيارته للخرطوم التى أجراها لإعادة إطلاق الحوار من جديد بين الجانبين اللذين تباعدت مواقفهما إثر فض اعتصام المعارضة، حيث طرحت قوى التغيير شروطها للعودة إلى المفاوضات، وأهمها اعتراف المجلس العسكرى الانتقالى بارتكابه جريمة فض اعتصام الخرطوم، في ٣ يونيو الماضى، وتشكيل لجنة تحقيق دولية لبحث ملابسات فض الاعتصام. واستكمل المبعوث الأثيوبي محمود درير الوساطة الاثيوبية حتى تم التوصل الى توقيع اتفاق تقاسم السلطة .

أما التدخلات العربية لتسوية الأزمة فقد ظلت تواجهها حتى وقت قريب العديد من الشكوك، التى ارتبطت بحالة التوتر التى شابت العلاقات بين قوى المعارضة و المجلس العسكرى الانتقالى، وكذلك تطورات الثورات العربية وما تحمله من سيناريوهات لا يرغبها الشعب السودانى، وكذلك علاقات بعض الدول العربية بنظام البشير السابق ومن ثم رفض قوى الحراك الشعبى السودانى لاستمرار العلاقات بين

السودان وهذه الدول على النحو الذى كانت عليه فى أثناء نظام البشير، مع رفض تدخل هذه الدول فى رسم مستقبل السودان بدعم أطراف دون غيرها من القوى السياسية، والتشكيك فى محاولات هذه الدول دعم الاقتصاد السودانى، بالتأكيد على أن هذا الدعم موجه بصورة رئيسية إلى المجلس العسكرى الانتقالى، مما يعطى هذا المجلس فرصاً أكبر للاستمرار فى تولى السلطة.

إلا أن تطور المفاوضات بين الجانبين قد ساهم فى بروز بعض الأدوار العربية فقد أكد بعض قيادات "الحرية والتغيير" على الدور الذى لعبته مصر والسعودية والإمارات في تسهيل الوصول إلى اتفاق تقاسم السلطة بين قوى المعارضة والمجلس العسكري، بالإضافة إلى دول أخرى منها الاتحاد الأوروبي ودول الترويكا : الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج، وتشاد، وان حضور ممثلين لهذه الدول توقيع اتفاق تقاسم السلطة سيقدم ضمان دولى لتنفيذه، كما ستعمل هذه الدول على مساعدة السودان وتساهم في معالجة وضع العلاقات الخارجية المعقدة الذي تركه النظام السابق.

كما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية فى التطورات الأخيرة فى السودان وخاصة فى ظل تصاعد الخلافات بين قوى المعارضة والمجلس العسكرى فرصة حقيقية لاستعادة النفوذ داخل السودان بعد عقدين من توتر العلاقات بين الدولتين وفرض الولايات المتحدة لعقوبات على السودان، فأرسلت أكبر دبلوماسيها فى الشئون الأفريقية للسودان، تيبور ناجي مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون أفريقيا، للمشاركة في مسعى دولي يهدف إلى حث المجلس العسكري والمعارضة على التوصل إلى اتفاق بشأن الانتقال الديمقراطي، حيث التقى المسئول الأمريكى مع تحالف المعارضة الرئيسي وأجرى محادثات مع وكيلة وزارة الخارجية السودانية بالإنابة إلهام إبراهيم، كما عينت أيضا الولايات المتحدة الدبلوماسي دونالد بوث مبعوثا للسودان .

٣. اتفاق تقاسم السلطة

فى أعقاب إعلان قوى المعارضة العصيان المدنى و تصاعد الاحتجاجات فى ٣٠

يونيو الماضى، نجحت أطراف الوساطة الخارجية فى دفع الجانبين إلى التوصل إلى اتفاق مبدئي لتقاسم السلطة، حيث استؤنفت المحادثات بعد مواجهة استمرت شهراً بين القادة العسكريين والمدنيين في أعقاب فض اعتصام المعارضة فى ٣ يونيو ٢٠١٩ على أيدي قوات الأمن السودانية، ووافق الجانبان على مجلس سيادي مشترك ومع تنفيذ هذا الاتفاق سيحل المجلس العسكرى الانتقالى.

وقد أقر الاتفاق تشكيل مجلسين، الأول مجلس السيادة والثاني مجلس الوزراء، حيث يضع هذا الاتفاق السودان تحت سيطرة مجلس سيادي مشترك، مع انتقال السلطة بين القيادة العسكرية والمدنية على مدار حوالي ثلاث سنوات. سيقود السلطة قائد عسكري للأشهر الـ ٢١ الأولى، ثم يتولى زعيم مدني المسئولية لمدة ١٨ شهراً. بعد ذلك، ستجري البلاد انتخابات ديمقراطية. ويتألف المجلس السيادي الذى سيقود البلاد خلال ٣٩ شهر القادمة وترأسه الفريق عبدالفتاح برهان من ١١ عضوا خمسة من العسكريين وستة من المدنيين من بينهما إمرأتين وقد أدى أعضاء المجلس اليمين الدستورية عقب توقيع الاعلان الدستورى بين الجانبين فى ١٧ أغسطس الماضى.

وأكد عبد الفتاح برهان أن المجلس السيادي سيكون له حق النقض (الفيتو) على الوزراء المعينين وقرارات الهيئة. وقال أن الفترة الانتقالية ستكرس لتعزيز جهود السلام مع الجماعات المتمردة وإصلاح الاقتصاد. ووقع المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير فى السابع عشر من يوليو ٢٠١٩ بالأحرف الأولى على نص الاتفاق السياسي حول تقاسم السلطة خلال الفترة الانتقالية، كما اختيار المجلس السيادى الاقتصادى عبدالله حمدوك كرئيس للحكومة السودانية ، والذى اتجه إلى تشكيل الحكومة الجديدة عقب مناقشات مكثفة مع قوى الحرية والتغيير وكذلك أعضاء المجلس السيادى .

كما سيتم إجراء تحقيق مستقل في حملة ٣ يونيو كجزء من اتفاق تقاسم السلطة ، على الرغم من أن هناك القليل من التشكيك من جانب المجلس العسكرى في أن القوات شبه العسكرية السودانية نفذت حملة دموية، مما أدى إلى تساؤلات حول ما إذا كان

مثل هذا التحقيق سيحاسب الجيش فعلياً. وهذا يمثل أحد التحديات العديدة المتعلقة بهذه الصفقة الأولية بين المجلس العسكري الانتقالي وتجمع الحرية والتغيير.

ثانيا : تحديات الانتقال السلمى للسلطة

على الرغم من نجاح قوى المعارضة فى التوصل إلى اتفاق مع المجلس العسكرى الانتقالى، لا يزال الاستقرار بعيداً عن السودان حيث يواجه هذا البلد الشقيق العديد من التحديات التى تنتظر تحقيق الأهداف التى سعت إلى تحقيقها المعارضة السودانية وأهم هذه التحديات :

- استمرار حالة التشكيك وانعدام الثقة بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكرى الانتقالى، وهذه الحالة تنعكس على توقيع الاتفاق المبدئى بين الجانبين، حيث لا تزال هناك خلافات ومشكلات بين الجانبين حول بعض بنود تنفيذ هذا الاتفاق .
- المشهد الأمنى المضطرب، فرغم ارتكابه لجريمة فض اعتصام المحتجين بالقوة مما تسبب فى مقتل أكثر من مائة مواطن، لا يزال محمد حمدان دقلوا المعروف بحميدتى جزء من هيكل السلطات الأمنية، وعضو في المجلس السيادى، ويقود القوات التدخل السريع التى لا تزال هى الأخرى تنتشر فى شوارع العاصمة وتثير الخوف بين المواطنين، كما قام بتوقيع الاتفاق بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكرى بالنيابة عن عبدالفتاح برهان رئيس المجلس العسكرى الانتقالى.
- هذا فضلا عن عدم الاتفاق حول كيف سيتعامل المجلس السيادى والحكومة الجديد مع الجماعات المسلحة المنتشرة فى مناطق مختلفة فى السودان، فقد شاركت بعض هذه الجماعات فى الاحتجاجات الشعبية الأخيرة، وعقب الإطاحة بالبشير أعلن المتمردون في النيل الأزرق بالسودان، وقف الأعمال العدائية من جانب واحد في كل المناطق الواقعة تحت سيطرتهم والجيش الشعبي لتحرير السودان (شمال) لمدة ثلاثة أشهر تنتهى فى ٣١ يوليو ٢٠١٩ ، وأرادوا أن تأتى هذه الخطوة فى إطار إتاحة الفرصة لانتقال السلطة للمدنيين فى السودان .

إلا أن بعض الحركات المسلحة في السودان أعلنت رفضها للاتفاق الذي توصل

إليه المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير، وتباينت أسباب رفضها له. وشكل رفض بعض الحركات الاتفاق تساؤلات عدة، إذ تدخل بعضها ضمن كتل سياسية موقعة على إعلان الحرية والتغيير وجزء من هياكل تحالفاته، ومن هذه الحركات "حركة تحرير السودان" التي يقودها مني أركو مناوي، وهى أحد مكونات تحالف نداء السودان، وهو أحد ممثلي قوى إعلان الحرية والتغيير. وعلى الرغم من عقد قوى الحرية والتغيير لاجتماعات مع بعض فصائل الجبهة الثورية السودانية التى تضم طيف من الحركات المسلحة فى السودان كان أحدهم فى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، لإدماج مطالب هذه الجماعات ضمن اتفاق تقاسم السلطة إلا أن عدد من هذه الجماعات أعلنوا رفضهم للاتفاق رداً على توقيعه بالأحرف الأولى فى السابع عشر من يوليو ٢٠١٩، والاعلان الدستورى الذى تم توقيعه فى ١٧ أغسطس ٢٠١٩ .

هناك أيضاً مخاوف بشأن قدرة الحكومة الانتقالية الجديدة على التعامل مع عدد من القضايا وفى مقدمتها المجموعات المهمشة، وخاصة في المناطق التي تندلع فيها الصراعات، بما في ذلك إقليم دارفور – حيث عمل نظام البشير على القيام بإبادة جماعية فى دارفور بالاعتماد على مجموعات الجنجويد .

وعلى الجانب الاقتصادى وعلى الرغم من ارتفاع قيمة الجنيه السودانى أمام الدولار الأمريكى في السوق السوداء، حيث كان الجنيه السوداني قد فقد نحو ٧٠ % من قيمته منذ نهاية عام ٢٠١٨ لا يزال المواطن السودانى يعانى من ارتفاع الأسعار هذا فضلا عن مشكلات البطالة التى وصلت معدلاتها إلى ١٢,١ % وارتفاع معدلات التضخم إلى ٤٧,٨ % وعجز الميزان التجارى وتراكمت الديون الخارجية إلى أكثر من ٥٥ مليار دولار وغيرها من الأزمات الاقتصادية الخطيرة التى تحتاج إلى تبنى العديد من السياسات الحكومية لمواجهتها والحد منها. كما أعلن البنك الدولى مؤخراً عن تكبد السودان خسائر تصل الى ٤٥ مليون دولار يومياً خلال حجب المجلس العسكري للانترنت بحجة "تهديد الأمن القومي".

وعلى الصعيد الخارجى، ومع تبنى السودان خلال حكم البشير لسياسة خارجية تعتمد على تنوع المحاور، تحتاج السودان إلى إعادة صياغة سياساتها الخارجية وفقا لمصالحها وما تمليه عليها وبعيداً عن العلاقات الأيديولوجية التى أفقدت السياسة الخارجية السودانية الكثير من قوتها، وساهمت فى توتير علاقات السودان مع العديد من الدول التى تجمعها بها روابط ومصالح متنوعة .

وأخيراً، فإن الشعب السودانى فى إطار سعيه لاسترداد دولته والوصول إلى حكم ديمقراطى مدنى تشارك فيه جميع الطوائف السودانية يحتاج إلى الاصطفاف حول مطالبه المشروعة ونبذ جميع الخلافات والاستقطابات عبر المحاور الإثنية أو الدينية والمناطقية، وأن تستمر المجموعات المسلحة فى هدنتها وتنتظر تنفيذ اتفاق تقاسم السلطة وما سيحققه من آثار على الاستقرار والأمن فى الدولة مع الاستمرار فى عقد الاجتماعات مع قوى الحرية والتغيير للتأكيد على مطالبها، كما يتطلع الشعب السودانى لمساندة إقليمية حقيقية لتطلعاته، على ألا تكون هذه المساندة قاصرة على الأطراف الأفريقية بل يجب أن تقدم الأطراف العربية مساعيها وتبرهن على اهتمامها بالاستقرار فى السودان ودعمها لطموحات الشعب السودانى ومنع اجتذاب السودان نحو المحاور المناوئة للمصالح العربية. كما يجب أن تدرك القوى السياسية فى السودان أهداف التدخلات الأمريكية الجديدة فى السودان وتأثيراتها على مصالح السودان، على أن تطالب هذه القوى برفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب .

بسم الله الرحمن الرحيم

الاتفاق السياسي
لإنشاء هياكل ومؤسسات الحكم في الفترة الانتقالية
بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير

استلهاماً لنضالات الشعب السوداني الممتدة عبر سنوات النظام الديكتاتوري البائد منذ استيلائه على السلطة وتقويضه للنظام الدستوري في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩، وإيماناً بثورة ديسمبر ٢٠١٨ المجيدة التي انتظمت أرجاء بلادنا لاقتلاع النظام البائد، ووفاءً لأرواح الشهداء الأبرار وإقراراً بحقوق كافة المتضررين من سياسات نظام الثلاثين من يونيو ١٩٨٩، واستناداً لشرعية هذه الثورة المباركة واستجابةً لتطلعات الشعب السوداني في الحرية والسلام والعدالة وتحقيق الديمقراطية وبناء الدولة الوطنية ذات السيادة وفق مشروع نهضوي متكامل وإرساء مبادئ التعددية السياسية، وتأسيساً لدولة القانون التي تعترف بالتنوع وترتكز على المواطنة أساساً للحقوق والواجبات وإعلاء قيم العدالة الاجتماعية والعدل والمساواة وحفظ كرامة الإنسان ومساواة الرجال والنساء في الحقوق والواجبات، التزاماً بضرورة التوجه بالحكم في المرحلة المقبلة نحو تعزيز النمو الاقتصادي بما يحقق الرفاهية والرعاية للجميع، وتوطيد التوافق الاجتماعي وتعميق التسامح الديني والمصالحة الوطنية، واستعادة وبناء الثقة بين أهل السودان جميعاً، واستجابةً لنداء ثورة ديسمبر المجيدة وتحقيقاً لأهداف إعلان الحرية والتغيير المتوافق عليها بين الأطراف لتصفية نظام الثلاثين من يونيو ١٩٨٩، وإنفاذ تدابير العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد واستعادة الأموال العامة المنهوبة، وإنقاذ الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية ودولة الرفاه والرعاية الاجتماعية وإصلاح أجهزة الدولة والخدمة العامة.

ووعياً بضرورة التعاون المشترك للعبور بالوطن إلى مرحلة التغيير والبناء، وتأكيداً لعزمنا للتحول السلمي للسلطة المدنية ووضع أولى لبنات النظام المدني

المعافى لحكم السودان في الفترة الانتقالية، فقد توافقنا نحن المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير على توقيع هذا الاتفاق السياسي لتحديد هياكل الحكم وصلاحياتها في الفترة الانتقالية والتي تؤسس لنظام برلماني للحكم، ونتعهد معاً على احترامه والالتزام بما جاء فيه.

وقد توافقنا على تبني المرسوم الدستوري الملحق بهذا الاتفاق حاكماً للفترة الانتقالية على أن يصدر بتوقيع وخاتم المجلس العسكري الانتقالي.

الفصل الأول: المبادئ المرشدة

١. اتفق الطرفان على قدسية مبدأ السيادة الوطنية ووحدة التراب السوداني والوحدة الوطنية للسودان بكل تنوعاته.
٢. يتعامل الطرفان بمبدأ الشراكة وحسن النية والكف عن الخطاب العدائي والاستفزازي.
٣. يلتزم الطرفان بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والقيم التقليدية للشعب السوداني.
٤. اتفق الطرفان على مبدأ تسوية جميع الخلافات التي قد تطرأ بالحوار والاحترام المتبادل.

الفصل الثاني : الترتيبات الانتقالية

مجلس السيادة

٥. يتشكل مجلس السيادة من أحد عشرة عضواً، خمسة عسكريين يختارهم المجلس العسكري الانتقالي وخمسة تختارهم قوى إعلان الحرية والتغيير. ويضاف إلى العشرة أعضاء شخصية مدنية يتم اختيارها بالتوافق بين الطرفين.
٦. يترأس مجلس السيادة لواحد وعشرين شهراً ابتداءً من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق أحد الأعضاء العسكريين في المجلس.
٧. يترأس مجلس السيادة الثمانية عشر شهراً المتبقية من مدة الفترة الانتقالية أحد الأعضاء المدنيين بالمجلس.

٨. يحدد المرسوم الدستوري صلاحيات ووظائف وسلطات مجلس السيادة.

مجلس الوزراء

٩. تختار قوى إعلان الحرية والتغيير اسم رئيس الوزراء للحكومة المدنية وفق الشروط الواردة بالمرسوم الدستوري.

١٠. يتشكل مجلس الوزراء من شخصيات وطنية ذات كفاءات مستقلة لا يتجاوز عددها العشرين وزيراً بالتشاور يختارهم رئيس مجلس الوزراء من قائمة مرشحي قوى إعلان الحرية والتغيير، عدا وزيري الدفاع والداخلية اللذين يعينهما المكون العسكري بمجلس السيادة. ولرئيس مجلس الوزراء أن يرشح استثناءًا شخصية حزبية ذات كفاءة أكيدة لممارسة مهمة وزارية.

١١. يحدد المرسوم الدستوري الانتقالي صلاحيات وسلطات مجلس الوزراء.

١٢. لا يجوز لمن شغل منصباً في مجلس السيادة أو مجلس الوزراء أو ولاة الولايات أثناء الفترة الانتقالية الترشح في الانتخابات التي تلي الفترة الانتقالية.

الفصل الثالث : المجلس التشريعي

١٣. احتفظ كل طرف من هذا الاتفاق بموقفه فيما يتعلق بالنسب في المجلس التشريعي الانتقالي. اتفق الطرفان على أن ترجأ المناقشات بشأن تشكيله إلى ما بعد تكوين مجلسي السيادة والوزراء، على أن يتم ذلك في فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تكوين مجلس السيادة.

١٤. إلى أن يشكل المجلس التشريعي الانتقالي، تؤول سلطات المجلس التشريعي في ابتدار وسن مشروعات القوانين إلى مجلس الوزراء وتجاز من قبل مجلس السيادة.

الفصل الرابع: لجنة التحقيق

١٥. تشكل لجنة تحقيق وطنية مستقلة في أحداث العنف في الثالث من يونيو ٢٠١٩ وغيرها من الأحداث والوقائع التي تمت فيها خروقات لحقوق وكرامة المواطنين مدنيين أو عسكريين كانوا.

الفصل الخامس: مهام المرحلة الانتقالية

١٦. توضع السياسة والمنهج الفعال لتحقيق السلام الشامل في دارفور ومنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان بالتشاور مع كافة الحركات المسلحة.

١٧. يعمل على إنهاء عملية السلام الشامل في المادة أعلاه في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق.

١٨. يعتمد مجلس الوزراء خطة اقتصادية ومالية وإنسانية عاجلة لمواجهة التحديات الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والإنسانية الراهنة.

الفصل السادس: المساندة الدولية

١٩. تتم دعوة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوربي والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وكافة الدول الشقيقة والصديقة لحشد الدعم القوي الاقتصادي والمالي والإنساني لتطبيق هذا الاتفاق ومساندة السلطات الانتقالية من أجل النجاح التام لمهامها ووظائفها المختلفة.

٢٠. المساعدة في رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب ورفع العقوبات وإعفاء الديون.

٢١. تخضع هذه المساندة لمبدأ الشراكة البناءة بين جمهورية السودان وكافة الشركاء في إطار الاحترام التام لسيادة السودان وعدم التدخل في شؤونه الداخلية مهما كان الشريك ومهما كان موضوع الشراكة.

الأطراف الموقعة:

المجلس العسكري الانتقالي .....

قوى إعلان الحرية والتغيير .....

بشهادة:

الإتحاد الأفريقـــي .....

رئيس الإيقاد .....

الاتحاد الأوربي .....

ممثل الأمم المتحدة .....

ممثل جامعة الدول العربية .....